# تأثير السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

سامي كامل عبد عزيز

**الملخص:**

تؤدي السياسة المالية دور مهم ضمن السياسات الاقتصادية العامة بالتأثير في النشاط الاقتصادي، وتمارس السياسة المالية دورها من خلال ادواتها المالية والمتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة في تحقيق معدلات اعلى للتنمية الاقتصادية وبما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة، ونتيجة التغيرات التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فان هناك تساؤلات حول أي مدى حققت السياسة المالية نجاحا في تحقيق الاهداف التي يسمو اليها البحث.

**Abstract:**

The fiscal policy plays an important role within the general economic policies by influencing the economic activity. The fiscal policy plays its role through its financial instruments represented in public expenditure and public revenues in achieving higher rates of economic development and in accordance with the prevailing economic conditions. As a result of the changes that took place in Iraq after 2003, Questions about how well the fiscal policy has been successful in achieving the goals of the research.

## أولاً: المقدمة:

أن قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولازالت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق اتجهت معظم الدول في البحث عن مشاكل التنمية وكرست جهودها في سبيل استغلال الموارد والامكانيات المتاحة سواء كانت البشرية او المادية والطبيعية استغلالا افضل لها وصولا إلى اقتصاد سليم. وقد تباينت تلك الدول من حيث الاستراتيجيات من اجل تحقيق ذلك بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الاستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم، ونظراً للأهمية الكبيرة التي يمكن ان تقوم بها السياسة المالية في العراق كأداة فعالة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال النفقات والإيرادات العامة والاستعانة بالتجارب الدولية والاقليمية عن طريق برامج الاصلاح الاقتصادي المعمول بها. علما ان فعالية السياسة المالية في العراق تكمن في مدى

قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال استخدام ادواتها الثلاثة المتمثلة بالضرائب والنفقات الحكومية والدين العام (القروض) في مواجهة المشكلات والازمات الاقتصادية. لذا فان السياسة المالية تعد احدى السياسات الناجحة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

**ثانيا: مشكلة الدراسة:**

لقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والتي عثرت مسيرة تقدمه التنموية وخصوصًا بعد عام ٢٠٠٣ وبما إن السياسة المالية تعد أحد الاسس التي يرتكز عليها الاقتصاد العراقي والتي تؤثر بشكل أو بأخر في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية فيه، لذا ستتمحور مشكلة الدراسة حول معرفة ما مدى تأثير السياسة المالية على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق من خلال الأهداف والاجراءات المنتظر تطبيقها.

**ثالثا: فروض الدراسة:**

تقوم الدراسة على عدة فروض وكما يلي:

١- الفرض الأول: هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

٢- الفرض الثاني: هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

٣- الفرض الثالث: هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي.

٤- الفرض الرابع: هناك علاقة سلبية بين الأزمات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي.

**رابعًا: أهداف الدراسة:**

١- التعرف على الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والتنمية الاقتصادية.

٢- بيان طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ودورها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في العراق للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٦.

٣- تحليل وقياس مؤشرات السياسة المالية على مؤشر التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٦.

**خامسًا: أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة من خلال معرفة أثر السياسة المالية وأدواتها الرئيسية في تبني سياسة التنمية الاقتصادية ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة الذي يعد السبيل الناجح لإخراج البلدان النامية ومنها العراق من الاختلالات التي تعاني منها اقتصاداتها، لذلك جاءت أهمية هذه الدراسة المرتكزة على استخدام أدوات السياسة المالية من أجل تطبيق برامج التنمية الاقتصادية في العراق.

**سادسًا: منهجية الدراسة:**

من أجل التحقق من منهجية الدراسة أعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي والاعتماد على كافة معطيات المنهجية العلمية بما في ذلك المنهجية

الاستقرائية والاستنباطية مع الاستعانة بالبيانات الاحصائية لاستقصاء تأثيرات السياسة المالية في المتغيرات التابعة (الناتج المحلي، والنمو الاقتصادي) في الدراسة الحالية، وسوف يتم التحليل باستخدام البيانات المختلفة من مصادرها القومية والدولية، وكذلك مدعوما بالرسوم البيانية المناسبة، وتحليل الاثر الكمي بواسطة الأساليب الاحصائية للانحدار الخطي البسيط والمتعدد وباستخدام البرنامج (E. views) كحزمة لإدخال ومعالجة وتحليل البيانات.

**سابعًا: حدود الدراسة:**

تنقسم حدود البحث إلى:

١- حدود زمانية: وهي دراسة اتجاهات وادوات السياسة المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦).

٢- حدود مكانية: وهي دراسة واقع الاقتصاد العراقي.

**ثامنًا: خطة الدراسة:**

- المحور الاول: السياسة المالية ( المفهوم، الاهداف، الادوات).
- المحور الثاني: تحليل السياسة المالية في العراق.
- المحور الثالث: قياس اثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في العراق.

**المحور الأول: السياسة المالية (المفهوم، الأهداف، الأدوات):**

**أولاً: مفهوم السياسة المالية:**

هنالك عدة تعريفات للسياسة المالية حسب وجهات المفكرين والاقتصادين، فقد عرفت السياسة المالية من الناحية اللغوية بانها (مشتقة من الكلمة الفرنسية "Fisc" والتي تعني حافظة النقود أو الميزانية. وعلى ذلك فأن الاصطلاح كان يجب ان يكون مرادفاً لاصطلاح المالية العامة كما هو حاصل في اللغة الإنكليزية لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات الحكومية وسياسات الدين العام والموازنة). ولكن في الاستخدام الحديث فان السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي[١].

كما تعرف السياسة المالية (بأنها مجموعة اجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الايرادات الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية)[٢]، وايضا يقصد بالسياسة المالية ( برنامج تخططه الدولة وتنفذه، مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الإنفاقية على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كافة تحقيقا لأهداف المجتمع).[٣] كما تعرف بانها (السياسة التي تعنى بحل المشكلة الاقتصادية من خلال توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة من أجل اشباع الحاجات العامة)[٤]. ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بانها جميعها تتفق على أن السياسة المالية هي (نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والقروض وجميع عناصر الميزانية العامة للدولة للتأثير على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية

كافة، وبمعنى آخر هي أسلوب أو برنامج مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة فضلا عن القروض بغية تحقيق المصلحة العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتوفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد الوطني).

**ثانيًا: أهداف السياسة المالية:**

**أ - تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (التوازن الاقتصادي) أي الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج، والذي يتعين على الحكومة هو أن تنهض بعمل توازن بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام بالوصول إلى أقصى إنتاج، فكلما كانت المشروعات الخاصة (القطاع الخاص) اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة (القطاع العام) كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تمارس نشاطها بتوجيه القطاعات بواسطة الإعانات والضرائب إذا تطلبت الضرورة، و فضلا عن ذلك ينبغي أن لا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن المنافع التي يمكن الحصول عليها لو بقيت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات العامة معا إلى أقصى حد ممكن أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى الحد الأقصى، وبمعنى آخر يتحقق الاستقرار والتوازن عندما تكون المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة مساويا للتكاليف الحدية التي تستقطعها الحكومة في تحصيل إيراداتها من الأفراد[٥].

**ب- إعادة توزيع الدخل:**

إن السياسة المالية لابد أن تؤثر في رغبات الأفراد في الاستهلاك والادخار والاستثمار في حال توقعهم أن ضرائب عالية سوف تصيب أرباحهم وأموالهم، فإذا كان هدف واضعي السياسة المالية إعادة توزيع الدخول بشكل يحقق عدالة أكبر لصالح ذوي الدخول المنخفضة والتخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخول هذا فأن حجم الاستهلاك سيرتفع، وسينخفض حجم الادخار، إذ إن المجتمع في مثل هذه الحالة سينفق بنسبة كبيرة من دخله إذا كان الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا لغرض اشباع حاجاته الاستهلاكية وبالتالي ينخفض حجم الادخار الكلي، وهذا ما سيعمل بالنتيجة على اعادة التوازن لصالح الفئات محدودة الدخل[٦].

**ج - زيادة فرص العمل:**

تهدف السياسة المالية إلى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل والتي يمكن ان تتحقق من خلال إقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والإعانات.

**د- توجيه النفقات العامة:[٧]**

تهدف السياسة المالية من خلال السياسة الإنفاقية إلى تكوين الهياكل الاقتصادية الأساسية كإنشاء الطرق العامة والسدود والنقل والمواصلات والهياكل الاجتماعية

الأساسية كالتعليم والصحة والثقافة، والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص لانخفاض عوائدها، أو حاجتها لرؤوس أموال ضخمة، فضلا عن أنها لا تحقق له أقصى الأرباح، أو لأن الدولة لا تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذه المجالات ولا سيما في البلدان النامية، وتجدر الإشارة إلى أنّ نجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الأهداف يعتمد على:

أ- حجم الإيرادات العامة التي تحققها السياسة المالية.

ب- حجم الانفاق العام واتجاهه.

**ثالثًا: أدوات السياسة المالية:**

للسياسة المالية بعض الأدوات التي تستخدمها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشكل النفقات العامة والايرادات محور ادوات الموازنة العامة للدولة.

**أ- النفقات العامة:**

تعرف النفقات العامة بأنها (تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية الحكومة والجماعات المحلية) أو (أنها تلك المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها الأشخاص العموميون بقصد تحقيق منفعة عامة) كما يمكن تعريفها بأنها (استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة)[٨]، وتكتسب هذه النفقات أهمية كبيرة، كونها إحدى الوسائل التي تلجأ الدولة إلى استخدامها بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية، إذ إنها تعكس جميع الانشطة، وتوضح برنامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد سعياً وراء تحقيق أفضل المنافع للمجتمع. وقد تعددت وتنوعت النفقات العامة تبعاً لتطوير دور الدولة من كونها حارسة إلى متدخلة حتى أصبحت تعرف بمفهوم المنتجة كما في الدول الاشتراكية. وقد رافق تطور دور الدولة تطور مفهوم النفقات العامة تطوراً كبيراً وساعد على ذلك عوامل عدة هي:[٩]

*- اتساع نطاق النفقات العامة بشكل مستمر، حتى أصبحت تحتل نسبة مهمة من الدخل القومي.

*- أصبحت النفقات العامة اداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية ولم تعد مقتصرة على تمويل الوظائف التقليدية.

وفيما يأتي النظرة الضيقة والنظرة الواسعة لمفهوم تطور النفقات العامة:[١٠]

- النظرة الضيقة (التقليدية) إلى مفهوم النفقات العامة:

لقد ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي مفهوم الدولة الحارسة والتي اقتصر دورها في تأمين الدفاع والأمن والعدالة، وكان التقليديون ينادون بضرورة الاقتصاد في النفقات العامة وتعليلهم لذلك أن الإنفاق الحكومي هو استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع، وبما أن الدولة تغطي نفقاتها من خلال الضرائب فإن التوسع في النفقات

يعني زيادة فرض الضرائب أي أن الفرد يتحمل الجزء الاكبر من عبء الضريبة مما يؤثر على استهلاكهم ومدخراتهم.

- النظرة الواسعة للنفقات العامة (الحديثة)

بعد تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدأت ضرورة التخلي عن الدولة الحارسة والاتجاه إلى الدولة المتدخلة لاسيما بعد ازمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ وكل هذا تزامن مع أفكار النظرية الكنزية للاقتصادي (جون مينارد كينز) والتي كانت تنص على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بوصفها المضخة التي تنشط الدورة الدموية من خلال الإنفاق والابتعاد عن الحياد المالي والعمل بالمالية الوظيفية، ونتيجة كل ذلك اتسع حجم النفقات العامة لاسيما الاقتصادية منها والاجتماعية نتيجة اتساع نشاط الدولة، والذي يسعى إلى توزيع موارد الإنتاج في مختلف الاستخدامات وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك على وفق خطة وطنية شاملة تمتلك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها.

ب- الايرادات العامة:

تعد الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دوما إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها، كما إنها تعد مؤشرا حقيقيا يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء لحكومي الاقتصادي والمالي[١١]، وتعرف الإيرادات العامة بانها (الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة على شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة.[١٢]

وهناك انواع للإيرادات العامة هي:

- الإيرادات من أملاك الدولة:[١٣]

تملك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة وتسمى (بالدومين) أو (الأملاك) والذي ينقسم بدوره إلى:

* الدومين العام للدولة: ويقصد به ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها وتخضع للقانون المدني مثل الطرق العامة والجسور والحدائق العامة والموانئ أي تلك الأموال التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل.

* الدومين الخاص للدولة: (ممتلكات الدولة الخاصة): يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع والفنادق... وتخضع هذه الأملاك للقانون المدني اذ تستطيع الدولة بيعها أو ايجارها وعادة ما تظل هذه الأملاك إيرادات عامة للدولة.

- الايرادات من الضرائب:

الضرائب من أهم الإيرادات الاعتيادية للدولة الحديثة، ولم تعد الضرائب تشرع لتحقيق أهداف مالية فقط بل أصبحت تستخدم لتحقيق أهداف أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية نابعة من فلسفة الدولة، ويمكن تعريف الضريبة بأنها: "فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه

في تحمل التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".(١٤)

- الايرادات من الرسوم:

يمكن تعريف الرسم بانه: (مبلغ من النقود يدفعه الشخص جبرا إلى الدولة أو أحد مرافقها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب هذا المرفق أو الهيئة العامة)(١٥).

- إيرادات من القروض:

تعرف القروض بأنها (أحد انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة إلى بعض زبائن المصرف استنادا إلى اتفاق مسبق بين الزبون والمصرف يجري وفقا لسبب منح المال إلى الزبون لمدة محددة، وفيما بعد يسترد مبلغ القرض مع هامش فائدة معينة وفقا لإقساط دورية محددة)(١٦).

**المحور الثاني: تحليل السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣:**

مر الاقتصاد العراقي بمراحل عديدة وظروف متقلبة خلال تاريخه الحديث، ويرجع ذلك إلى الظروف الاستثنائية والحروب والعوامل السياسية التي لعبت دورًا كبيرًا في التأثير على مجمل الاقتصاد لذلك فان السياسة المالية كان لها دور في التأثير على النمو الاقتصادي في العراق والذ سوف نبينه من خلال تطور كل من أدواتها المالية وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي.

**أ- نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦)**

شهد الإنفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة اثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي ادت إلى تقليل وسائل تمويل الإنفاق الحكومي بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعد الممول الأساسي للموازنة العامة مرورا بالأوضاع الاخيرة التي مر بها العراق بعد الاحتلال وفيما يلي جدول يوضح حجم الإنفاق الحكومي ونسبة مساهمته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

**جدول (١)**

**نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليون دينار**

| السنوات | الإنفاق العام | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | نسبة الانفاق العام إلى الناتج |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٤٨٢٧٤٩٣ | ٢٩٥٨٥٧٨٨.٦ | ١٦.٣ |
| ٢٠٠٤ | ٣٢١١٧٤٩١ | ٥٣٢٣٥٣٥٨.٧ | ٦٠.٣ |
| ٢٠٠٥ | ٢٦٣٧٥١٧٥ | ٧٣٥٣٣٥٩٨.٦ | ٣٥.٨ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦ | ٣٨٨٠٦٦٧٩ | ٩٥٥٨٧٩٥٤.٨ | ٤٠.٥ |
| ٢٠٠٧ | ٣٩٠٣١٢٣٢ | ١١١٤٥٤٨١٣ | ٣٥ |
| ٢٠٠٨ | ٥٩٤٠٣٣٧٥ | ١٥٧٠٢٦٠٦٢ | ٣٧.٨ |
| ٢٠٠٩ | ٥٢٥٦٧٠٢٥ | ١٣٩٣٣٠٢١١ | ٣٧.٧ |
| ٢٠١٠ | ٧٠١٣٤٢٠١ | ١٧٧٠٠٨٦٣٢ | ٣٩.٦ |
| ٢٠١١ | ٧٨٧٥٧٦٦٦ | ١٩٤٠٠١٤٦١ | ٤٠.٥ |
| ٢٠١٢ | ١٠٥١٣٩٥٧٦ | ٢٤٥١٨٦٤١٩ | ٤٢.٨ |
| ٢٠١٣ | ١١٩١٢٧٥٥٦ | ٢٦٧٣٩٥٦١٤ | ٤٤.٥ |
| ٢٠١٤ | ١١٢١٩٢١٢٥ | ٢٥٩٤٩٠٤٦١ | ٤٣.٢ |
| ٢٠١٥ | ١١٩٤٦٢٤٢٩ | ٢٠١٩٢٩٢٤٥ | ٥٩.١ |
| ٢٠١٦ | ١٠٥٨٩٥٧٢٢ | ٢٠٣٨٦٩٨١ | ٥١.٩ |

**المصدر:** الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:- النشرات السنوية للبنك المركزي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٣ بلغت (١٦.٣) اما في عام ٢٠٠٤ بلغت نسبة النفقات العامة من الناتج (٦٠.٣) وهي نسبة مرتفعة وذلك بسبب الحروب التي مر بها البلد وما حدث من تدمير للبنى التحتية كل هذا كان يتطلب زيادة الإنفاق لإعادة هيكلة الاقتصاد ومما ساعد على زيادة الإنفاق هو زيادة الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط الأمر الذي شجع على زيادة الإنفاق فضلاً عن زيادة الأجور ورواتب الموظفين من أجل رفع المستوى المعيشي لهم، أما في عام ٢٠٠٩ فيلاحظ انخفاض نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي وذلك مقارنه بعام ٢٠١٠ إذ بلغت نسبة الإنفاق العام (٣٧.٧) والسبب في هذا الانخفاض هو سبب انخفاض أسعار النفط إذ قلت الايرادات وبالتالي قلت النفقات وذلك بسبب الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري التي أثرت على اقتصادات العالم اجمع العربية والعالمية، بعدها اخذت نسبة الانفاق العام تزداد بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى ان وصلت اعلى نسبة لها (٥٩.١) عام ٢٠١٥ وسبب الزيادة في الانفاق هو ارتفاع اسعار النفط بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام إلى أن وصلت عام ٢٠١٦ إلى (٥١.٩).

**ب ـ نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦):**

لعبت الايرادات العامة دور مهم في الناتج المحلي الاجمالي ويلاحظ ذلك من خلال نسب مساهمة هذه الايرادات في الناتج ويلاحظ ان هذه النسب تكون متفاوتة من سنة الى اخرى نتيجة ارتباط هذه الايرادات بالقطاع النفطي باعتباره الممول الوحيد لموازنة الدولة (اقتصاد أحادي الجانب).

**جدول رقم (٢)**

**نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليون دينار**

| السنوات | الإيرادات العامة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | نسبة الايرادات العامة للناتج |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٤٥٩٦٠٠٠ | ٢٩٥٨٥٧٨٨.٦ | ١٥.٥ |
| ٢٠٠٤ | ٢١٧٢٩١٠٦ | ٥٣٢٣٥٣٥٨.٧ | ٤٠.٨ |
| ٢٠٠٥ | ٢٨٩٥٨٦٠٨ | ٧٣٥٣٣٥٩٨.٦ | ٣٩.٣ |
| ٢٠٠٦ | ٤٥٣٩٢٣٠٤ | ٩٥٥٨٧٩٥٤.٨ | ٤٧.٤ |
| ٢٠٠٧ | ٤٢٠٦٤٥٣٠ | ١١١٤٥٤٨١٣ | ٣٧.٧ |
| ٢٠٠٨ | ٥٠٧٧٥٠٨١ | ١٥٧٠٢٦٠٦٢ | ٣٢.٣ |
| ٢٠٠٩ | ٥٠٤٠٨٢١٥ | ١٣٩٣٣٠٢١١ | ٣٦.١ |
| ٢٠١٠ | ٦١٧٣٥٣١٢ | ١٧٧٠٠٨٦٣٢ | ٣٤.٨ |
| ٢٠١١ | ٨٠٩٣٤٧٩٠ | ١٩٤٠٠١٤٦١ | ٤١.٧ |
| ٢٠١٢ | ١٠٢٣٢٦٨٩٨ | ٢٤٥١٨٦٤١٩ | ٤١.٧ |
| ٢٠١٣ | ١١٩٢٩٦٦٦٣ | ٢٦٧٣٩٥٦١٤ | ٤٤.٦ |
| ٢٠١٤ | ١٣٩٦٤٠٦٢٨ | ٢٥٩٤٩٠٤٦١ | ٥٣.٨ |
| ٢٠١٥ | ٩٤٠٤٨٣٦٤ | ٢٠١٩٢٩٢٤٥ | ٤٦.٥ |
| ٢٠١٦ | ٨١٧٠٠٨٠٣ | ٢٠٣٨٦٩٨١ | ٤٠ |

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت بالتزايد بعد عام ٢٠٠٣ إلى أن وصلت أعلى نسبة لها عام ٢٠٠٦ إذ بلغت (٤٧.٤) وذلك بسبب رفع الحضر الاقتصادي على العراق الأمر الذي أدى إلى زيادة الصادرات النفطية بشكل كبير الامر الذي ادى إلى زيادة عوائد النفط مما انعكس إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي، اما في عام ٢٠٠٩ فقد انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت (٣٦.١) بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية المالية التي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط وانعكس أثره سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي.

بعدها أخذت الإيرادات العامة بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى زيادة نسبة مساهمة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن وصلت أعلى نسبة لها عام ٢٠١٤ إذ بلغت الإيرادات العامة (١٣٩٦٤٠٦٢٨) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٣.٨) إلى الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، بعدها أخذت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى (٨١٧٠٠٨٠٣) عام ٢١٠٦ وبنسبة مساهمة (٤٠.٠).

**المحور الثالث: قياس اثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦).**

إن معرفة أثر السياسية المالية يتطلب بيان مدى تأثير المتغيرات المستقلة للسياسة المالية على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمكن الحكم بفاعلية السياسة المالية عندما تكون هناك استجابة من قبل متغيراتها على المتغير التابع؛ لذا فإن الأسلوب القياسي يعد الوسيلة الصحيحة للتأكد من هذه الفروض.

**أولاً: توصيف الانموذج**:

تقوم عملية توصيف الانموذج على تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع، ويقوم هذا النموذج الإحصائي (Eviews7) باختبار الفروض الآتية:

١- الفرض الأول: هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي.
٢- الفرض الثاني: هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي.
٣- الفرض الثالث: هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي.
٤- الفرض الرابع: هناك علاقة سلبية بين الأزمات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تحديد بيانات النموذج القياسي من خلال الجدول الآتي:

## جدول (٣)

**متغيرات النموذج القياسي لدالة التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦)**

| السنوت | المتغير التابع | المتغيرات المستقلة | | | المتغير الوهمي |
|---|---|---|---|---|---|
| | الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار | النفقات مليون دينار | الإيرادات مليون دينار | حجم الاستثمار | |
| ٢٠٠٣ | ٢٦٩٩٠.٤ | ٤٨٢٧٤٩٣ | ٤٥٩٦٠٠٠ | ٤١٧١٢٠ | ١ |
| ٢٠٠٤ | ٤١٦٠٧.٨ | ٣٢١١٧٤٩١ | ٢١٧٢٩١٠٦ | ١٢٨٧٣٥٨ | ٠ |
| ٢٠٠٥ | ٤٣٤٣٨.٨ | ٢٦٣٧٥١٧٥ | ٢٨٩٥٨٦٠٨ | ٤١٧١٢٠ | ٠ |
| ٢٠٠٦ | ٤٧٨٥١.٤ | ٣٨٨٠٦٦٧٩ | ٤٥٣٩٢٣٠٤ | ٢٦٤٩٤٠٢ | ٠ |
| ٢٠٠٧ | ٤٨٥١٠.٦ | ٣٩٠٣١٢٣٢ | ٤٢٠٦٤٥٣٠ | ٢٧٩٢٣٧٥ | ٠ |
| ٢٠٠٨ | ٥١٧١٦.٦ | ٥٩٤٠٣٣٧٥ | ٥٠٧٧٥٠٨١ | ٣٢٠٥٥٩١ | ١ |
| ٢٠٠٩ | ٥٤٧٢٠.٨ | ٥٢٥٦٧٠٢٥ | ٥٠٤٠٨٢١٥ | ٣٢٧٣٦٦٠ | ٠ |
| ٢٠١٠ | ٥٨٤٩٥.٩ | ٧٠١٣٤٢٠١ | ٦١٧٣٥٣١٢ | ٢٨٠٦٤٧٩٠ | ٠ |
| ٢٠١١ | ٦٤١٥٩.٩ | ٧٨٧٥٧٦٦٦ | ٨٠٩٣٤٧٩٠ | ٣١٠٥٧٦٥٠ | ٠ |
| ٢٠١٢ | ٧٠٠٣٤.٧ | ١٠٥١٣٩٥٧٦ | ١٠٢٣٢٦٨٩٨ | ٣٤٨٣٥٤١٦ | ٠ |
| ٢٠١٣ | ٧٣٨٣٠.٠ | ١١٩١٢٧٥٥٦ | ١١٩٢٩٦٦٦٣ | ٣٥٩٩٦٧٥٢ | ٠ |
| ٢٠١٤ | ٧٢٧٣٦.٢ | ١١٢١٩٢١٢٥ | ١٣٩٦٤٠٦٢٨ | ٤١٩٦٠٨٤٢ | ١ |
| ٢٠١٥ | ٧٠٩٩٠.٣ | ١١٩٤٦٢٤٢٩ | ٩٤٠٤٨٣٦٤ | ٤١٨٣١٤١٦ | ١ |
| ٢٠١٦ | ٧٤٨٦٧.٦ | ١٠٥٨٩٥٧٢٢ | ٨١٧٠٠٨٠٣ | ٢٦٤١٤٥٦٤ | ١ |

**المصدر:** وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الدائرة الاقتصادية.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.
- بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ويمكن تفسير المتغيرات المعتمدة وفي النموذج القياسي:
١- المتغير المعتمد (التابع) (Y): التنمية الاقتصادية في العراق معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار).
٢- المتغير المستقل (X1): الإيرادات العامة (مليون دينار).
٣- المتغير المستقل (X2): النفقات العامة (مليون دينار).
٤- المتغير المستقل (X3) حجم الاستثمار (مليون دينار).
٥- المتغير الوهمي (X4): المتغير الوهمي يشمل الازمات الاقتصادية.
الصيغة القياسية للنموذج الإحصائي:-

$$Yt = C + Xt1 + Xt2 + Xt3 - ui$$

**ثانياً: اختبار متغيرات الإنموذج القياسي:**

أ- المتغير التابع (Y) الناتج المحلي الإجمالي: تم أخذ الفرق الأول للسلسلة وتبين انها مستقرة عبر الزمن لأنه اتجاه السلسلة يتمحور حول متوسطها كما هو موضح في الشكل الاتي:-

**شكل (١) رسم المتغير(y)**

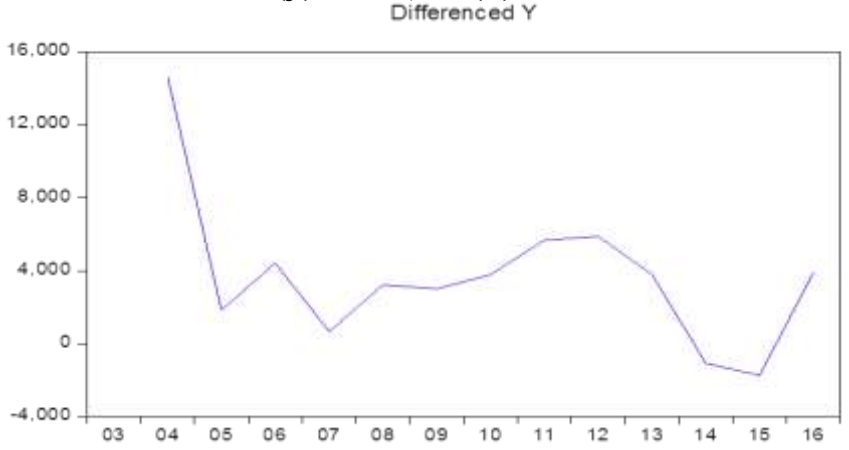


المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).
كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-٥.٠٥٧٥١٦) أكبر من (t) المحتسبة (-٣.٢١٢٦٩٦) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني ان السلسلة خالية من جذر الوحدة وإنها مستقرة كما موضح في الجدول الآتي.

**جدول (٤) اختبار (ديكي- فوللر) المتغير (Y) بعد اخذ الفرق الأول**

| Null Hypothesis: D(Y) has a unit root<br>Exogenous: Constant<br>Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2) | | |
|---|---|---|
| | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -5.057516 | 0.0035 |
| Test critical values: 1% level | -4.297073 | |
| 5% level | -3.212696 | |
| 10% level | -2.747676 | |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values. | | |

**المصدر:** الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

**ب- المتغير المستقل (X1) الايرادات العامة:- تم اخذ الفرق الأول وتبين ان السلسلة مستقرة كما هو موضح في الشكل (٢) لان السلسلة ثابته حول متوسطها.**

**شكل (٢) رسم المتغير (X1) بعد اخذ الفرق الأول**

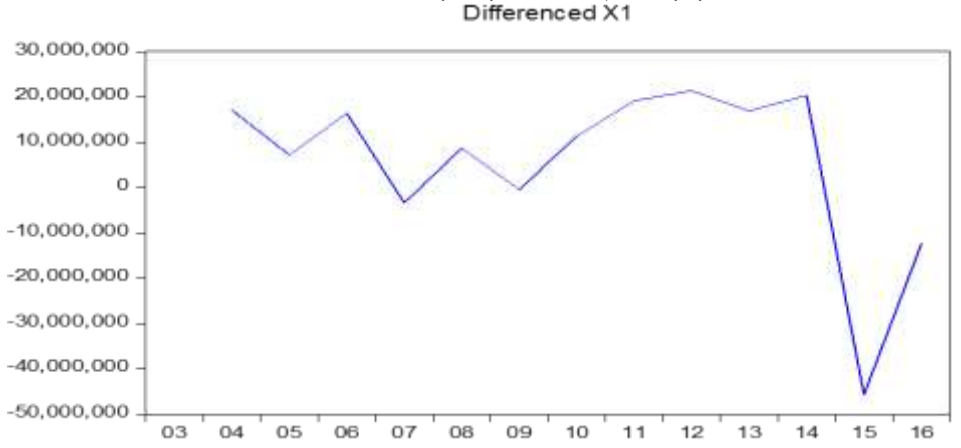

**المصدر:** الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

**كما تم اختبار سلسلة المتغير من خلال اختبار (Dickey-Fuller) وتبين ان (t) الجدولية (-٢.٦٠٥٠٢٥) أكبر من (t) المحتسبة (-١.٩٧٤٠٢٨) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني أن السلسلة خالية من جذر الوحدة ومستقرة كما هو موضح في الجدول الاتي.**

**جدول (٥) اختبار (ديكي- فوللر) المتغير (x1) بعد اخذ الفرق الأول**

| Null Hypothesis: D(X1) has a unit root<br>Exogenous: None<br>Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2) | | |
|---|---|---|
| | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -2.605025 | 0.0141 |
| Test critical values: 1% level | -2.771926 | |
| 5% level | -1.974028 | |
| 10% level | -1.602922 | |

**المصدر:** الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

**ج- المتغير المستقل (X2) النفقات العامة: تم اخذ الفرق الأول وتبين أن السلسة مستقرة كما هو موضح من خلال الشكل الآتي.**

**شكل (٣) رسم المتغير (X2) بعد اخذ الفرق الأول**

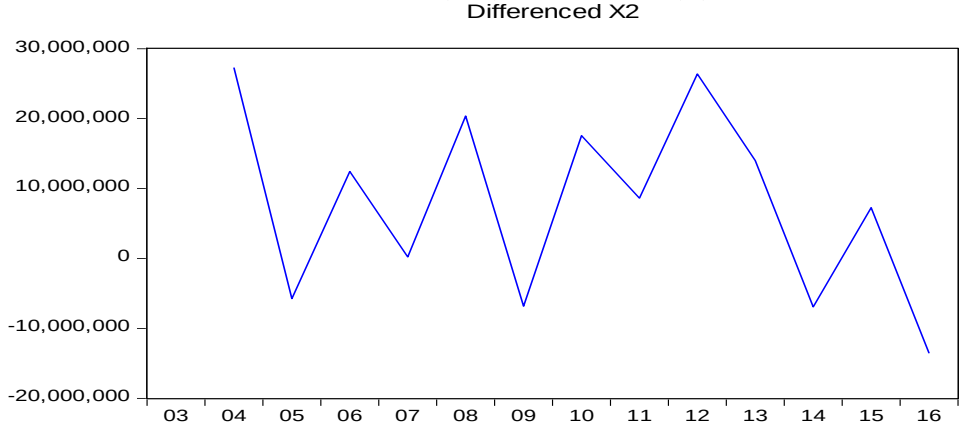


**المصدر:** الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

كما تم إختبار سلسلة المتغير من خلال إختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-٤.٧٤٠٥٩٠) أكبر من (t) المحتسبة (-٣.١٤٤٩٢٠) بمستوى معنوي (٥%) وهذا

يعني أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وإنها مستقرة كما هو موضح في الجدول الآتي.

**جدول (٦) اختبار (ديكي- فوللر) المتغير (x2) بعد اخذ الفرق الأول**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **Null Hypothesis: D(X2) has a unit root** | | | |
| **Exogenous: Constant** | | | |
| **Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)** | | | |
| | | **t-Statistic** | **Prob.*** |
| **Augmented Dickey-Fuller test statistic** | | **-4.740590** | **0.0037** |
| **Test critical values:** | **1% level** | **-4.121990** | |
| | **5% level** | **-3.144920** | |
| | **10% level** | **-2.713751** | |

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

**د- المتغير المستقل (X3) حجم الاستثمار: تم أخذ الفرق الأول وتبين أن السلسلة مستقرة كما هو موضح خلال الشكل الاتي.**

**شكل (٤) رسم المتغير (X3) بعد اخذ الفرق الأول**

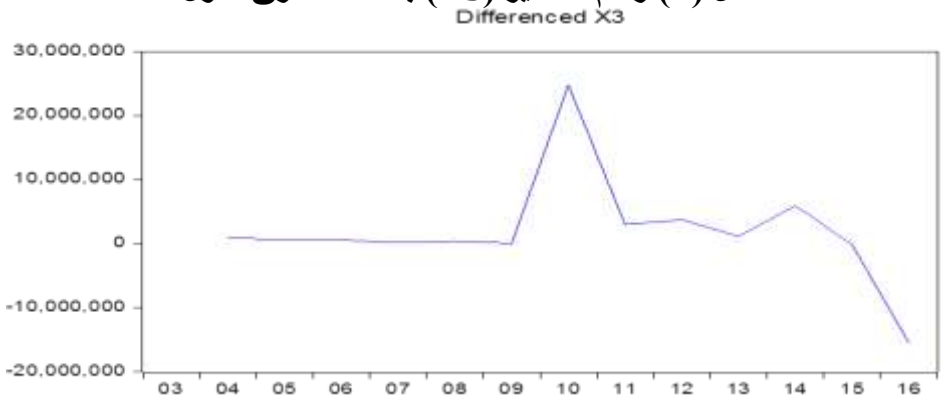


**المصدر:** الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

كما تم إختبار سلسلة المتغير من خلال إختبار (Dickey-Fuller) وتبين أن (t) الجدولية (-٢.٤٤٨٥٧٤) أكبر من (t) المحتسبة (-١.٩٧٤٠٢٨) بمستوى معنوي (٥%) وهذا يعني لا يوجد هناك جذر وحدة في السلسلة وإنها مستقرة كما هو موضح في الجدول الاتي.

**جدول (٧) اختبار (ديكي- فوللر) المتغير (x3) بعد اخذ الفرق الأول**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **Null Hypothesis: D(X3) has a unit root**<br>**Exogenous: None**<br>**Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)** | | | |
| | | **t-Statistic** | **Prob.*** |
| **Augmented Dickey-Fuller test statistic** | | **-2.448574** | **0.0194** |
| **Test critical values:** | **1% level** | **-2.771926** | |
| | **5% level** | **-1.974028** | |
| | **10% level** | **-1.602922** | |
| ***MacKinnon (1996) one-sided p-values.** | | | |

**المصدر:** الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

وقد توصلنا من خلال اختبارات جذر الوحدة إلى إن كل المتغيرات المستقلة (x1. x2.x3) في الإنموذج مستقرة في الفرق الأول أي إنها متكاملة من الدرجة الأولى I(١) هذا يعني وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع (y).

**ثالثاً: التحليل الإحصائي والقياسي للنتائج:**

توضح قيمة (R2) لدالة التنمية الاقتصادية أن (٩٦%) من التغيرات الحاصلة في التنمية الاقتصادية تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة بينما (٤%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى متغيرات آخرى مؤثرة في الإنموذج وهي تقع ضمن المتغير العشوائي (u). ولإختبار معنوية وقابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، أظهرت قيمة (t) المحسوبة مقابل (t) الجدولية معنويتها في تفسير المتغيرات المعتمدة للنماذج المقدرة إذ أثبتت إن المعلمات المقدرة (β_2 ^^. β_3 ^^. β_(4)^^ ) كانت معنوية بدرجة عالية طبقاً إلى القيمة الاحصائية (t) المحسوبة ومقارنتها مع قيمة (t) الجدولية والتي قيمتها تساوي (٢.٠١٧=(٠.٩٧٥.٤٤)t) وأيضاً القيمة الاحتمالية (p-value) والتي هي أقل من (٠.٠٥).

ولمعرفة معنوية الإنموذج ككل من خلال إختبار (F) بعد إيجاد قيمة (F) المحسوبة ومقارنتها مع (F) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) تبين أن النموذج إجتاز الإختبار وأن القيمة (F) المحتسبة هي أكبر من قيمة (F) الجدولية والمساوية إلى (٢.٨٧=(٠.٩٥.٣.٤٣) F). فضلاً عن أن القيمة الاحتمالية ل (F) هي أقل من (٠.٠٥) وهذا يعني إن الإنموذج مقبول من الناحية الإحصائية وبذلك فإن الصيغة التقديرية للإنموذج تكون كالآتي:

Xt4- -2.398 -0.066 Xt1 + 3.479 Xt2 0.800 Xt3 =Yt 2.217

وأشارت الاختبارات القياسية إلى خلو الإنموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي، فقد بينت قيمة (Durbin-Watson) للإنموذج المقدر أنها كانت (١.٨٣٦٧٢٠) وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع قيمتها الجدولية العليا (du) والدنيا (dL) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وعدد المتغيرات المستقلة (K=4) وللمدة (n=14). نلاحظ أن جميع القيم المحسوبة تقع في (منطقة الرفض) أي عدم وجود إرتباط ذاتي مما يؤكد سلامة النماذج من مشكلة الإرتباط الذاتي.

**النتائج:**

١- تعتبر تدني انتاجية القطاعات السلعية المهمة (الزراعة، الصناعة) من اهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي، والاعتماد بشكل كبير على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، أي انه اقتصادا ريعياً وبامتياز، ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات المستمرة في انتاج النفط والتغير في اسعاره، وبالتالي فان اي تغير في الايرادات النفطية ينعكس على الايرادات العامة.

٢- وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة (X1) ومعدل النمو في العراق معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي (y ) أي إن أي زيادة في الإيرادات تؤدي الى زيادة في الإنفاق نحو تحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

٣- هناك علاقة طردية بين النفقات العامة (X2) وبين معدل النمو في العراق (الناتج المحلي الاجمالي) (y ) الذي تعكسه الاشارة الموجبة.

٤- هناك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر (X3) وبين معدل النمو في العراق (الناتج المحلي الاجمالي) (y ) الذي تعكسه الاشارة الموجبة ايضا .

**التوصيات:**

١- ضرورة توافق السياسة ألمالية مع السياسات الأخرى، للسير بنفس الاتجاه لتحقيق هدف واحد والحد من التعارض بين السياسات الاقتصادية لتحقيق هدف السياسة المالية في التنمية الاقتصادية.

٢- زيادة حجم الايرادات العامة من خلال تنويع مصادر الإيرادات التي تزيد من حجم الموازنة العامة وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط، كذلك تفعيل النظام الضريبي وزيادة الايرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة التي تهدف الى برامج التنمية الاقتصادية مع النظر عدم المغالاة في سعر الضريبة.

٣- على الحكومة ضرورة ترشيد الإنفاق العام عن طريق الاستناد على تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات في محاولة للقضاء على عجز الموازنة وإعادة النظر في توزيع النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية وزيادة الإنفاق نحو قطاع الأستثمار الذي يسهم في تنويع القاعدة الانتاجية.

٤- تشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة، لاسيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة وفتح المجال امام الشركات الاجنبية من اجل اعادة اعمار العراق باتجاه القطاعات الاقتصادية لاسيما البنى التحتية والخدمات الاساسية الاخرى، وكذلك الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يجب ان ترتكز في دراستها على اسس اقتصادية علمية.

## المراجع:


١. يحياوي عبد الحفيظ **"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر ١٩٧٠- ٢٠٠٩م"** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية،غرداية،٢٠١٠/٢٠١١، ص ١٢.

2. Dominik Salvadore. Eugene Diulio; Principes D. Economie. (**Cours Et Problemes; Series Schaum**) , MG.graw.Hill.paris.1984.p96

٣. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية،٢٠٠٤، ص ١٥.

٤. نجوى علي خشبة، **المالية العامة دراسة لاقتصاديات النشاط العام**، كلية التجارة الاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨، ص٩.

٥. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات، الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٤٤-٤٥.

٦. حسين علي سلطان، **"دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخول: دراسة تطبيقية في الأردن للمدة ١٩٩٠ -١٩٩٩ "**، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق،٢٠٠٦، ص١٠-١٦.

٧. داود عبد الجبار احمد،" **دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية" الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختار " حالة دراسية العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧** "رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠،ص١٢-١٣.

8. http://www.staralgeria.net/t3695 2008-2017

٩. طاهر الجنابي، **دراسات في المالية العامة**، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠، ص٥٥-٦٠

١٠. علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار وهران للنشروالتوزيع،٢٠٠٠،ص٩٢.

١١. خالد الخطيب و أحمد شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الثانية ٢٠٠٨م ص ١١٤.

١٢. نجوى علي خشبة، المالية العامة دراسة لاقتصاديات النشاط العام، **مصدر سابق**، ص١٨٧.

١٣. أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٦٠.

١٤. سوزي عدلي ناشر، **المالية العامة (النفقات العامة- الايرادات العامة-الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠٠٣، ص١١٥.

١٥. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، **مصدر سابق**، ص ٦٩ -٧٠.

١٦. خالد امين عبد الله، إسماعيل ابراهيم والطراد، (**إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية** )، ط١، الاردن، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٦، ص١٨٦.